يتضمنان بطلان الانتخابات في الدائرتين والعملية الانتخابية برمتها

المحكمة الدستورية تحجز طعنين بـ «تكميلية 2019» لجلسة 24 الجاري

حجزت المحكمة الدستورية أمس طعنين انتخابيين في نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة والتي جرت في الـ16 من مارس الماضي الى جلسة 24 ابريل الجاري للنطق بالحكم.

وكانت المحكمة قد تلقت طعنين من مواطن الاول يختص بعدم صحة العملية الانتخابية وبطلان الانتخابات التكميلية للدائرة الانتخابية الثالثة والثاني ببطلان العملية الانتخابية وعدم سلامتها وصحتها وعدم دستورية مواد الانتخاب ولائحة مجلس الأمة.

يذكر أن الانتخابات التكميلية للفصل التشريعي الـ15 لمجلس الأمة "تكميلية 2019" التي جرت في 16 مارس الماضي في الدائرتين الانتخابيتين الثانية والثالثة اسفرت عن فوز المرشحين بدر الملا وعبدالله الكندري بعضوية المجلس عن الدائرتين الثانية والثالثة على التوالي.

والانتخابات التكميلية جاءت في أعقاب إعلان مجلس الأمة خلو مقعدي الثانيين الدكتور وليد الطبطبائي والدكتور جمعان الحريش اللذين قضت المحكمة الدستورية في الـ19 من ديسمبر الماضي بعدم دستورية المادة "16" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة المتعلقة بإسقاط العضوية مع ما يترتب عليها من آثار.

المحكمة الدستورية حجزت الطعن لجلسة 24 الجاري

وقد أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في جلسة المجلس بتاريخ 30 يناير الماضي اتخاذ المجلس قرارا بخلو مقعدي الثانيين الطبطبائي والحريش بناء على مواد الدستور وحكم "الدستورية".

وفي تلك الجلسة أشار الغانم إلى ما جاء في حكم "الدستورية" من آثار وهي إنفاذ حكم المادة "84" من الدستور وانتخاب من يحل محل من انتهت عضويته خلال الأجل المطلوب وهو شهران من تاريخ إعلان المجلس خلو المحل.

وتلى ذلك القرار تكليف مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 4 فبراير الماضي لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية اتخاذ الاجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرتين الانتخابيتين الثانية والثالثة.

وبناء على ذلك أعلنت وزارة الداخلية فتح باب الترشح للانتخابات التكميلية في الدائرتين الثانية والثالثة من 7 فبراير الماضي حتى الـ16 من الشهر ذاته ودعت الراغبين في الترشح إلى التقدم لإدارة شؤون الانتخابات.

ناقشت مشروع ميزانية «صندوق المشاريع» وحسابه الختامي

«الميزانيات»: تكليف ديوان المحاسبة إجراء دراسة كاملة عن فاعلية دراسات البنك الدولي للجهات الحكومية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع ميزانية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسنة المالية الجديدة 2019/2020 وحسابه الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان سيد عبدالصمد في تصريح صحافي إن اللجنة بحثت ما ورد من ملاحظات بشأن الصندوق والتي كانت أغلبها نتيجة تركة عن إدارات سابقة للصندوق ما قبل صدور القانون الجديد بتاريخ 22 أبريل 2018، حيث إن معظم الملاحظات تتعلق بالنشاط الأساسي للصندوق وبالعقود المبرمة مع المبادرين.

وبين أن اللجنة حرصت على متابعة تقييم ما تم من إجراءات جادة نحو تسويتها ومناقشة ذلك مع ديوان المحاسبة والذي أكد جدية الإدارة الحالية في حلها.

وأفاد بأنه تبين للجنة انه قد تم اعتماد الميزانية الراسمالية للصندوق لأول مرة وبعد مرور 5 سنوات على تأسيس الصندوق وأن اللجنة بانتظار تزويدها بالبيانات المدققة وتقرير مراقب الحسابات بشأنه.

ونوه بأن اللجنة تطرقت إلى ضرورة وضع خطة واضحة لتفعيل الحاضنات بالصندوق بنوعيها الداخلي والخارجي والمختصة باحتضان تلك المشاريع الصغيرة والممولة من قبل الصندوق وتهيئتها بمتطلبات نجاحها كافة وتفعيل الاحتضان داخل الصندوق وبرامجه.

وأوضح أن اللجنة أكدت ضرورة سرعة اتخاذ الإجراءات نحو تسوية الملاحظات المتعلقة بنظم الرقابة الداخلية وتفعيل دور مكتب التدقيق والتفتيش لما له من دور في الإصلاح وتسوية الملاحظات المتراكمة وتوجيه الإدارة الحالية نحو الطريق السليم في معالجة جوانب الخلل في الصندوق.

وأشار إلى أن اللجنة ناقشت ما شاب عقد البنك الدولي بقيمة 2.7 مليون حسبما ورد بتقرير جهاز المراقبين الماليين بشأن إجراء دراسة وخطة لعمل الصندوق والذي تم توقيعه في عهد الإدارة الأولى للصندوق منذ العام 2014.

وذكر أنه تبين للجنة أنه على الرغم من انتهاء العقد إلا أن الجهات الرقابية رصدت العديد من الملاحظات بشأن عدم تطبيق الدراسة وعدم استيفائها من الجوانب كافة، إضافة إلى اختلاف المبالغ ودقتها وعدم قدرة الجهات الرقابية من التأكد منها من حيث الفواتير وتطابقها ومبالغ وزارة المالية كونها الطرف المعني بالتعاقد نيابة عن الجهات الحكومية في مثل هذه التعاقدات.

ولفت إلى تأكيد ديوان المحاسبة أن ما تم من إجراءات مالية لم تكن واضحة وسليمة مع عدم استيفاء البيانات كافة، مع العلم بأن هذا التعاقد لم يعرض على مجلس الإدارة آنذاك.

وقال إن اللجنة شددت على ضرورة متابعة هذا الأمر من قبل الإدارة الحالية للصندوق، حيث أفاد المدير العام للصندوق بتشكيل فريق عمل للقيام بدراسة لجوانب هذا العقد وما مدى جدواه للصندوق، وما تمت الاستفادة منه فعليا، وتطبيقه بما يحقق الأهداف المطلوبة من تلك الدراسة، وأن الصندوق بصدد إصدار تقرير متكامل بالبيانات كافة للتحقق من مدى سلامة المبالغ المدفوعة لهذا الشأن، وسيتم تزويد اللجنة به.

وأعلن أنه على إثر ذلك كلفت اللجنة ديوان المحاسبة إجراء دراسة كاملة بجميع العقود الخاصة بالدراسات التي يقوم بها البنك الدولي للجهات الحكومية بشكل عام ومدى فاعليتها.

وبين أن اللجنة ناقشت ما يقدمه الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشاريع وماهية الضوابط واللوائح المنظمة لها، مع تأكيد اللجنة ضرورة تحديد المشاريع المجدية لحاجة البلد والتنوع فيها وبما يضمن مستقبل الشباب المبادرين أمام التزامهم بالقروض لتمويل تلك المشاريع.

ونوه بأنه قد خصص للصندوق مبلغ ملياري دينار وفقا لقانونه تؤخذ من الاحتياطي العام للدولة وتمول على دفعات حسب الاتفاق بين وزير المالية والوزير المختص، حيث بلغ إجمالي ما تم تمويله 138 مليونا حسب إفادة الصندوق.

وقال إنه تبين للجنة أن عدد المتقدمين للصندوق منذ بداية تأسيسه بلغ نحو 3700 طلب وتم قبول 1200 طلب مقدم تقريبا حتى الآن، حيث بلغ الصرف الفعلي 102 مليون دينار من إجمالي المبلغ المحول للصندوق.

جانب من اجتماع اللجنة

الوزير الروضان متحدثاً خلال الاجتماع

هنأ فيصل المطوع بمناسبة منحه «وسام جوقة الشرف» الفرنسي

الغانم عزى نظيره الصيني بضحايا حريق الغابات بمقاطعة «سيتشوان»

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس الأول ببرقية إلى رئيس البرلمان الصيني لي زهانشو عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا حريق الغابات في مقاطعة "سيتشوان" والذي أسفر عن سقوط العديد من الضحايا والجرحى.

وأكد الغانم تضامنه مع الشعب الصيني الصديق معربا عن ثقته بقدرته على تجاوز آثار الحريق وتداعياته.

من جانب آخر بعث الغانم أمس الأول ببرقية تهنئة إلى رجل الأعمال الكويتي فيصل المطوع بمناسبة منحه "وسام جوقة الشرف" برتبة فارس من الجمهورية الفرنسية وذلك تقديرا لإسهاماته في توطيد العلاقات بين الكويت وفرنسا.

تكون مهمته دحض وتدمير ما يظهر من الشائعات بالسرعة الممكنة قبل انتشارها

عيسى الكندري يقترح إنشاء مركز إعلامي للتصدي للشائعات يتبع مجلس الوزراء

عيسى الكندري

أعلن نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري عن تقديمه اقتراحا برغبة لإنشاء مركز إعلامي يتبع مجلس الوزراء تكون مهمته دحض وتدمير ما يظهر من الشائعات بالسرعة الممكنة قبل انتشارها.

وقال الكندري في اقتراحه: تعد الشائعات من أخطر أساليب الحرب النفسية التي تعتمد عليها قوى الشر في مواجهة الدول العربية عامة ودول الخليج خاصة، والشائعة تستهدف بث الرعب وتدمير الروح المعنوية لدى المجتمع الذي تبث سمومها فيه، وإفساد العلاقة بين الحاكم والمحكومين تمهيدا لإشاعة الفوضى والبلبلة في البلاد بهدف إسقاط الدولة وهدمها.

صياغة الشائعة واختيار وقت بثها عمل احترافي تقوده مجموعة من الشركات العالمية وما يساعد على انتشار الشائعة انتشار النار في الهشيم هو اعتقاد قطاع كبير في المجتمع صحة الشائعة وأنها تهدف إلى الخير خلافاً للحقيقة دون فحصها والتأكد من مدى صحتها وذلك بالرجوع إلى الأجهزة الحكومية لمعرفة الحقيقة قبل أن يقوم بترديدها على أنها حقيقة وفي أحيان كثيرة تضاف إلى الشائعة أمور كثيرة بدافع تأكيد صحتها وفي ذلك بلاء عظيم وشر مستطير.

وتظهر الخطورة الآثار المترتبة على انتشار الشائعات، ورغبة في صون المصالح العليا للبلاد من خلال واد الشائعات وهي ما زالت في المهد، وذلك بإثبات الحقيقة وذكر الواقع بأسلوب سهل وعرض مبسط لصد أي هجمات تأتي بها الشائعات بين الحين والآخر، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

"إنشاء مركز إعلامي يتبع مجلس الوزراء تكون مهمته دحض وتدمير ما يظهر من الشائعات بالسرعة الممكنة قبل انتشارها".

الشاهين يقترح توزيع الطعام الفائض من الفنادق والمطاعم وصالات الأفراح على المحتاجين

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة تقوم بموجبه الهيئة العامة للغذاء والتغذية بوضع شروط وآليات استلام الطعام الفائض من الفنادق والمطاعم وصالات الأفراح والمناسبات، والتأكد من مدى صلاحيته، والعمل على إعادة توزيعه وتوصيله للمحتاجين.

وقال الشاهين في اقتراحه: تقوم العديد من المطاعم بمختلف انواعها وصالات الأفراح والمناسبات والفنادق بإلقاء الفائض من الأطعمة المجهزة وغير المستهلكة في الحاويات الخاصة ببلدية الكويت ليتم إتلافها، وهذا الأمر مناف لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف والذي يحث على حفظ النعمة وحسن استغلالها، ونظراً لوجود فئة من العمال وغيرهم في دولة الكويت غير قادرة على الإنفاق وبحاجة ماسة لهذه الأطعمة الفائضة، ونظراً لكون الغذاء المهدر يبلغ 42 % من إجمالي الطعام المنتج حول العالم، وحيث إن القانون رقم (112) لسنة 2013 بإنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية ينص في المادة (5) منه على أن من أهداف الهيئة «تقرير اللوائح الخاصة بتدقيق متطلبات سلامة الغذاء والتغذية ... وتداول ونقل وتوزيع وتخزين وبيع الغذاء». لذلك أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«قيام الهيئة العامة للغذاء والتغذية بوضع شروط وآليات تسلم الطعام الفائض من الفنادق والمطاعم وصالات الأفراح والمناسبات، والتأكد من مدى صلاحيته، والعمل على إعادة توزيعه وتوصيله لمن يستحقه».

الفضالة: دور النائب تشريعي ورقابي وليس في التنقل بين الوزارات لإنجاز المعاملات

قال النائب يوسف الفضالة عندما تبحث في موضوع الواسطة وانجاز المعاملات تجد أنها تخالف جميع الأعراف النيابية ومواد الدستور.

وأكد الفضالة أن دور النائب تشريعي ورقابي فقط، وليس في التنقل بين الوزارات والجهات الحكومية لإنجاز المعاملات.

ولفت الفضالة إلى أن تركيز بعض النواب على انجاز المعاملات ينعكس على حضورهم في اللجان البرلمانية، لأن كثيرا من النواب لا يحضرون إلى اجتماعات اللجان، ويقضون وقتهم في الوزارات لانجاز المعاملات. وأضاف: لذلك قدمت قانونا لحظر انجاز المعاملات من قبل النواب، وساقدمه إلى المجلس خلال الأسبوع المقبل، مبينا أن موضوع انجاز المعاملات من خلال النواب، إضافة إلى أنه يؤثر في حضور النواب إلى اللجان يجعل الحكومة تستخدم هذا الأمر ورقة للضغط على النواب، آملا أن تحل هذه الإشكالية من خلال الاقتراح الذي سيقدمه.

الهاشم: لن أتوانى عن الوقوف في وجه قرارات تقهر شباب وطني

أعربت عضو مجلس الأمة النائب صفاء الهاشم، أمس، عن غضبها إزاء الوقوف في وجه القرارات التي تقهر الشباب الوطني المخلص.

وقالت الهاشم في تغريدة لها في موقع التواصل الاجتماعي تويتر، «أشعر بالغضب الشديد ولن أتوانى عن الوقوف في وجه قرارات تقهر شباب وطني المخلص والقادر والوفي لبلده ولمن وقف في وجه «تظاهرات الشوارع الغوغائية» وكانوا ينتظرون الفرصة للوصول لمناصب قيادية وخدمة بلدهم، ويحرمون من هذا الشرف مقابل تكريم ومنح مناصب قيادية، لكل من خان الوطن، وقت مايسمى «حركة كرامة وطن» وتظاهر بشوارع ومسيرات همجية وفوضى منتشرة وطعن على تويتر بقيادة الوطن». وأضافت الهاشم «كيف يتم تكريم من شجع على «إسالة دم» وخوّن من وقف في وجهه من ابناء وطنه؟! من قرر أن الدم طريق لاعودة فيه أمر حتمي وواجب كيف يخطط لبلد ولرؤية مستقبلية ويتم تعيينه؟!».

صفاء الهاشم